

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣١٨**

الخميس، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا –كوادرا
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

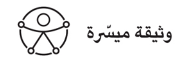
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/528).







رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/531)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/655)

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/727)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/528).

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/531).

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/655).

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/727).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة جوستين ماسيكا بيهامبا، من منظمة تآزر النساء ضحايا العنف الجنسي.

وتشارك السيدة زروقي عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2018/528، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن؛ والوثيقة S/2018/531 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والوثيقة S/2018/655 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والوثيقة S/2018/727، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

وسيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من السيدة زروقي؛ ومن السفير منصور العتيبي، الممثل الدائم الكويت، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة بيهامبا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فقبل أقل من خمسة شهور على إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، بلغت التحضيرات نقطة تحول رئيسية بالأمس مع افتتاح مراكز التسجيل لمرشحي الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وما انفكت الانتخابات تُذكي توقعات كبيرة، سواء فيما بين الشعب الكونغولي أو المجتمع الدولي، لأنها ذات أهمية رئيسية لدعم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء المنطقة.

وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس في الوفاء بالنقاط المرجعية الأساسية المبينة في الجدول الزمني، فإن العملية الانتخابية

لا تزال موضع شك وعدم ثقة بين الأغلبية والمعارضة وبين المعارضة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وتتعلق شكاوى المعارضة، في جملة أمور، بأجهزة التصويت، والسجل الانتخابي، ومسألة استبدال ممثل الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

وكررت هذه المظالم مؤخرا مجموعة من خمسة أحزاب وبرامج للمعارضة السياسية، بما في ذلك الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، والتجمع من أجل التغيير، والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، وحركة تحرير الكونغو، وديناميكية المعارضة، في بيان المشترك صدر في ٢٣ تموز/يوليه في كينشاسا. ويطالب البيان أيضا بعودة الشخصيات البارزة والإفراج عن السجناء السياسيين في إطار تنفيذ تدابير التخفيف المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقد جان بيير بيمبا، رئيس حركة تحرير الكونغو ومرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية، مؤتمره الصحفي الأول في بروكسل لتأكيد عودته إلى كينشاسا في ١ آب/أغسطس لإعلان ترشحه. وفي اليوم نفسه، أعلن مويس كاتومبي أيضا عودته المقبلة ولكن بدون تحديد موعد. وفي غضون ذلك، فإن المنبر السياسي الذي أنشئ حديثا — الجبهة المشتركة من أجل الكونغو — الذي حُدد له الرئيس كابيلا بوصفه السلطة المعنوية، لم يعين بعد مرشحا رئاسيا.

(تكلمت بالإنكليزية).

ومع ذلك، فإنني أشعر بالتشجيع إذ أشير إلى أنه مع مواجهة الخلافات التي ذكرتها من فوري إزاء خلفية التحديات اللوجستية والمالية الهائلة، فإن جميع الأحزاب السياسية الرئيسية تمكنت بنجاح من تسجيل مرشحين للانتخابات التشريعية على مستوى المقاطعات. وفي زياراتي الأسبوع الماضي إلى كولويزي، ولوبومباشي، وكاليمي، سمعت بصورة مباشرة عن المدى الذي ذهبت إليه الأحزاب السياسية لضمان مشاركتها في الانتخابات المقبلة. وفي بعض المناطق النائية، قطع المرشحون مسافة تقارب ١٥٠٠ كيلومتر بالدراجات النارية لإعلان ترشحهم. وكان من دواعي سروري أيضا أن أقف على التواصل بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية، الذي أسفر في نهاية المطاف عن تمديد الموعد النهائي لتسجيل المرشحين للانتخابات التشريعية في المقاطعات عدة مرات، وبالتالي الإسهام في كفالة أن تكون العملية أكثر شمولية وشرعية. وبعد بداية بطيئة، تم في نهاية المطاف تسجيل أكثر من ١٨٠٠٠ مرشح للتنافس على ٧١٥ مقعدا. وبالرغم من أن العدد النهائي لم ينشر بعد، فإن المؤشرات الأولية تشير إلى أن النساء يشكلن أقل من نسبة ١٢ في المائة من جميع المرشحين المسجلين. ولا أزال استخدم مساعي الحميدة لحث الأحزاب السياسية على كفالة قدر أكبر من تمثيل النساء ومشاركتهن في الانتخابات المقبلة.

وبالرغم من شعوري بالسرور إذ أنوه بهذا المستوى من المشاركة السياسية من جانب جميع الأطراف، لا يزال يساورني القلق من ضعف تنفيذ تدابير بناء الثقة. ومع أن وزير العدل أعلن الإفراج عن ٤١٠٩ سجناء، فإنه لم يكن سوى عدد قليل منهم جزءا من تدابير بناء الثقة، واستبعد تماما الإفراج عن الشخصيات بارزة. ولا يزال انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية يؤثر سلبا على الحيز الديمقراطي، ويجري قمع المظاهرات السلمية. ولا تزال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمعارضون السياسيون يعتقلون تعسفيا، ويتعرض العاملون في وسائط الإعلام للتهديد. ولذلك فإن الظروف المفضية إلى إتاحة تكافؤ الفرص ليست مهيئة بعد، وبدون إحراز تقدم على تلك الجبهات، يمكن أن تكون مصداقية الانتخابات المقبلة وشموليتها معرضة للخطر.

وفي الجانب اللوجستي، سيذكر أعضاء المجلس العزم المعلن للحكومة — بما في ذلك الوارد في خطاب رئيس الجمهورية عن حالة الأمة — على إدارة الانتخابات وتمويلها بدون دعم خارجي. وكان مقررا أن يبدأ اليوم الدعم اللوجستي للانتخابات

المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي كلفها به مجلس الأمن. ولكن حتى الآن، لم يتلق أي طلب من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وبالرغم من أننا لا نزال على استعداد لتقديم الدعم حسب الطلب، لا بد أن أشير إلى أننا، من أجل إدارة موارد الأمم المتحدة على نحو مسؤول، سنطلب قريبا وضوحا أكثر من المجلس في ذلك الصدد، إذ أن طائرة الدعم اللوجستي الأولى لبعثة منظمة الأمم المتحدة حرمت من تصريح الهبوط حينما حاولت الوصول بالأمس.

وفي تطور إيجابي، سررنا لسماع وزير الصحة وهو يعلن يوم الثلاثاء الماضي النهاية الرسمية لتفشي مرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مواجهة ذلك التحدي، أسهمت بعثة منظمة الأمم المتحدة، بالترافق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في استجابة الحكومة بتقديم جميع الوسائل المتاحة للمساعدة في احتواء المرض ومنع انتشاره إلى المراكز الحضرية الرئيسية. وأشيد بالقيادة التي أبدتها الحكومة في مجابهة ذلك التحدي. ودل ذلك الإنجاز الجدير بالثناء على ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون الفعال فيما بين السلطات والأمم المتحدة والشركاء الخارجيين.

ومع أن البلد يركز على أهمية الانتخابات المقبلة، فإن البيئة الأمنية لا تزال متقلبة وهي آخذة في التدهور في بعض أنحاء البلد. إننا نشهد تصاعد حدة أعمال العنف بين المجتمعات المحلية وأنشطة تحالفات الجماعات المسلحة المحلية التي تتبنى أحيانا خطابا مدفوعا سياسيا. ولا يزال يساورني القلق بشكل خاص حيال مقاطعات كاساي، حيث تستمر أنشطة عدة فصائل للميليشيات المنشقة؛ ومقاطعة كيفو الشمالية حيث ينشط تحالف القوى الديمقراطية على نحو متزايد؛ ومقاطعات كيفو الجنوبية ومانييما وتنجانيقا. ففي جميع تلك المناطق، لا يزال السكان المدنيون —— ولا سيما النساء والأطفال —— يدفعون أبهظ ثمن للنزاع. وهم يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومن التشريد والتحديات أمام سبل كسب رزقهم وعمليات تعطيل التعليم. إنني شخصيا عدت للتو من مقاطعة تنجانيقا قبل بضعة أيام، وشهدت الظروف التي لا تطاق التي يعيش فيها المشردون داخليا وسمعت عن المعاناة والتوترات المستمرة فيما بين المجتمعات المحلية.

وفي مقاطعة إيتوري، يسرني أن أبلغ بأن حدة التوترات في منطقة دجوغو قد خفت في الآونة الأخيرة. لقد بذلنا جهودا هائلة في دعم السلطات المحلية، بما في ذلك الحوار المكثف على المستوى المحلي للتوفيق بين المجتمعات المحلية، وانخراط المساعي الحميدة مع السلطات المحلية والوطنية للتخفيف من حدة التوترات، والدعم القوي للسلطات القضائية لمكافحة الإفلات من العقاب، ووضع ثلاث عمليات نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل في المناطق ذات المخاطر الأعلى. وتعد تلك العمليات للانتشار تحقيقا لهدفنا المتعلق بنهجنا للحماية من خلال التوقعات، وبالتالي مما دل على أنه يمكن إحراز النتائج حيث توجد القدرات اللوجستية ونمط التفكير السليم للقوات. وفي إيتوري، كما في أماكن أخرى في البلد، وبالرغم من أن جهود بعثة الأمم المتحدة يمكن أن تساعد على حماية المدنيين والحد من مخاطر حدوث المزيد من التدهور، فإن هناك حاجة إلى أن تعالج السلطات الكونغولية الأسباب الجذرية.

وفي ذلك السياق الأمني، أنوه مع شعور بالقلق إلى أن أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة مستهدفون بشكل متزايد. وتعرضت قواتنا في منطقة بيني للهجوم عدة مرات، كما يعلم المجلس. كما شهدنا مؤخرا عددا من عمليات اختطاف الموظفين، التي وقعت أحدثها في أوفيرا قبل فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الماضي. وفي الزيارات التي قمت بها إلى الجزء الشرقي من البلد في الأسبوع الماضي، استمعت لأعداد من موظفينا وهم يعربون عن شواغلهم المتزايدة من الحالة الأمنية وسلامتهم نتيجة لعملهم

مع الأمم المتحدة. وفي حين أعمل على تعزيز سلامة موظفينا وأمنهم، فإن تلك الحوادث تشكل تذكرة مستمرة بالمخاطر التي تواجه الموظفين والقوات كل يوم في دعمهم لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق المتقلب، فإن المخاطر عالية على استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في المستقبل. وفي الأشهر المقبلة، ستعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في بيئة متوترة على نحو متزايد، وفي الوقت نفسه تواجه بتوقعات كبيرة. ومع ذلك، وكما يعلم أعضاء المجلس، سنعمل على اجتياز تلك الفترة بموارد أقل.

وافقت الجمعية العامة مؤخرا على ميزانية أقل بمقدار ٣٨,٨ مليون دولار عما اقترحه الأمين العام — ويعدُّ هذا انخفاضا كبيرا سيكون له عواقب مضاعفة على قدرتنا العملياتية عقب تخفيضات الميزانية التي شهدناها في العام الماضي. ولا أشير إلى ذلك سعيا لطلب المزيد من الموارد. فجميعنا مدركون للواقع المالي الجديد الذي تواجهه جميع بعثات حفظ السلام. وأود تسليط الضوء على ذلك لأنه من المهم أن نفهم بشكل جماعي أنه وعلى الرغم من استمرار تناقص موارد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن ولايتها لا تزال كما هي في حين تتعاظم التوقعات المنشودة منها. ولذلك، ستكون قدرتنا على التصدي لجميع مخاطر الحماية الناشئة محدودة، ولا سيما في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان أو المناطق التي ليس لدينا وجود فيها. وعليه، لا بد لي من أن أشدد على أهمية عملنا الجماعي، بوصفنا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بهدف منع العنف الانتخابي وكفالة بقاء العملية على مسارها السليم.

(تكلمت بالفرنسية)

وقد أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن عند مفترق طرق. ولذلك، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتمكين البلد من إجراء انتخابات موثوقة وشفافة وشاملة للجميع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر للسماح بمستقبل أكثر استقرارا للبلد وشعبه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية. كما أود أن أعرب لها، بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، عن دعمنا القوي للعمل الذي تضطلع به والجهود التي يبذلها الرجال والنساء في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تؤدي مهامها في ظل ظروف صعبة للغاية في بعض الأحيان.

أعطي الكلمة الآن للسفير العتيبي.

السيد العتيبي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي ببيان بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتزم في إحاطتي هذا الصباح، أن أقدم لمحة عامة عن عمل اللجنة منذ أن توليت رئاستها في كانون الثاني/يناير. وأود أيضا توضيح عدد من الأنشطة التي قد تنفذها اللجنة خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٨.

لقد سعيت منذ أن توليت دور الرئيس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى مواصلة عمل اللجنة وزيادة الوعي بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١ شباط/فبراير، وافقت اللجنة خلال الاضطلاع بعملها على إضافة أسماء أربعة أشخاص ما زالوا يشكلون تهديدا للسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية على قائمة الجزاءات.

وعقدتُ خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨ عدة اجتماعات للجنة. وكان من ضمن المتكلمين في تلك الاجتماعات السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثل خلية التحليل المشتركة للبعثة المعني بولاية رصد حظر توريد الأسلحة، وممثل دائرة الأمم المتحدة

للإجراءات المتعلقة بالألغام المعني بإدارة الأسلحة والذخائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثل البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة المعني بمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. واجتمعت اللجنة أيضا مع أعضاء فريق الخبراء الذي قدم لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي للفريق (S/2018/531).

كما استضاف وفد بلدي، في مقر البعثة الدائمة للكويت، أربعة تجمعات لأعضاء اللجنة، بما في ذلك ثلاث مشاورات غير رسمية بشأن المسائل ذات الصلة بعمل اللجنة. وفي شباط/فبراير ونيسان/أبريل، استضاف وفد بلدي، على سبيل المثال، مشاورات غير رسمية مع أحد كبار المسؤولين في فريق الأمم المتحدة، السيد روبير بتيه، في سياق زياراته الدورية إلى نيويورك. ولا تزال اللجنة تدعم السيد بتيه وفريق خبرائه التقنيين في تقديم الدعم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التحقيقات التي تجريها في مقتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء، السيدة زايدة كاتالان ومايكل شارب في أواخر آذار/مارس ٢٠١٧.

وإذ نتطلع إلى الأمام، فسوف تكون الأشهر المقبلة حاسمة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك السياق، ستواصل اللجنة التحلي باليقظة مع ضمان إسهام عملها والجهود التي يبذلها فريق خبرائها في تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، أعتزم مواصلة التعاون مع المحاورين المعنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى بهدف الحصول على معلومات مستكملة عن الجوانب المختلفة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذات الصلة بولاية اللجنة، فضلا عن تشجيع المزيد من التآزر في عملنا.

وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى التي تنظر فيها اللجنة، فقد أُعلن عن عقد إحاطة في يوم الجمعة ٢٧ تموز/يوليه تشارك فيها جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء. ومن المرجح أن تعقد اللجنة خلال النصف الثاني من العام جلسة للاستماع إلى فريق الخبراء الذي مُدّدت ولايته عملا بالقرار ٢٤٢٤ (٢٠١٨) لعرض برنامج عمله. وأود أيضا أن أستكشف إمكانية عقد اجتماعات بشأن حظر توريد الأسلحة وفقا لصيغة حلقة العمل التي أوصى بها فريق الخبراء في تقريره النهائي. وفي إطار استمرار النظر في مسائل الموارد الطبيعية، فإنه يمكن تزويد اللجنة بأحدث المعلومات عن الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الأعضاء لمعالجة مسائل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتهريبها من قبل الجماعات المسلحة، وكذلك الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبلدان منطقة البحيرات الكبرى على إنشاء نشاط تجاري في المعادن يتسم بالمسؤولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير العتيبي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة بيهامبا.

السيدة بيهامبا (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الوفد السويدي، الذي دعاني لأن أتكلم هنا بالنيابة عن النساء الكونغوليات اللاتي يصبحن في كثير من الأحيان ضحايا للعنف الجنسي ويتعرضن للإقصاء من إدارة الشؤون العامة ومفاوضات السلام.

وأتكلم بصفتي مدافعة عن حقوق الإنسان ورئيسة رابطة التآزر النسائي لمناصرة ضحايا العنف الجنسي، وهو منتدى جامع لـ ٣٥ منظمة تعمل على تحسين حقوق المرأة وتعزيزها والدفاع عنها واحترامها وحمايتها، ولا سيما النساء ضحايا العنف الجنسي. ونعمل أيضا في مجالات الحوكمة والمناصرة

وحماية حقوق الإنسان وبناء السلام المستدام في كيفو الشمالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود اليوم أن أتناول ثلاثة مواضيع هي: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيادة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، والمناخ السياسي المتوتر الذي نشهده عقب الإخفاق في إجراء الانتخابات خلال الموعد النهائي الدستوري.

إن قرار إغلاق بعض قواعد البعثة سيعرض السكان المدنيين في المناطق الحساسة للخطر مرة أخرى. وعلى الرغم من سرعة النشر، فكثيرا ما تصل المساعدة بعد فوات الأوان بعد أن يكون الضرر قد وقع بالفعل. وبالنظر إلى تضاؤل الموارد المالية، لم يعد المكتب المشترك لحقوق الإنسان يعمل في الميدان. ونتيجة لذلك، لم يعد قادرا على توثيق حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يتم الإبلاغ عنها الآن بواسطة الهاتف. ويشعر السكان بالقلق من وقوع اضطرابات أو انفلات يوم الانتخابات،ويحدوهم الأمل أن تدرب البعثة ضباط الشرطة الكونغولية بغية الحفاظ على النظام وتأمين مراكز الاقتراع.

وتشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهورا في وضع النساء يوما بعد يوم، لا سيما ضحايا العنف الجنسي، من جراء انتشار الجماعات المسلحة. فهذه الجماعات هي السبب الرئيسي لاندلاع الحروب المتكررة التي تنجم عنها حالات الاغتصاب والتشرد الجماعيين، التي معظم ضحاياها من النساء والأطفال.

وحالات الاغتصاب والعنف قد زادت هذا العام بأكثر من ٦٠ في المائة في مقاطعة كيفو الشمالية.

والمناخ السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتسم بالتوتر بسبب عدم إجراء الانتخابات ضمن الآجال الزمنية التي حددها الدستور. وقامت قوات الأمن بقمع المظاهرات، ما أسفر عن وقوع وفيات بين المدنيين، فضلاً عن الأضرار المادية– خاصة في الأديرة والكنائس الكاثوليكية– والاعتقال التعسفي لقادة الحركات المدنية والسياسيين المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقبل خمسة أشهر من موعد الانتخابات المزمعة، يبدو تحسين المناخ السياسي أبعد ما يكون عن الواقع بالنسبة للنشطاء الذين مازالوا في السجون.

وبالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والقمع الوحشي للأصوات المعارضة، فإن عدداً من مشاريع الإصلاح القانوني التي شرعت فيها الحكومة الكونغولية تنحو إلى زيادة تقليص حرية التعبير والمجال المدني الكونغولي. وأحدها يهدف إلى تعديل نظام الترخيص للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وآخر يهدف إلى مكافحة الإرهاب. وإذا ما اعتمدت هذه الإصلاحات بأحكامها الحالية، ستقوض المبادئ الأساسية لسيادة القانون.

إن القانون الانتخابي الصادر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ يشكل عقبة خطيرة أمام حقوق وحريات الكونغوليين. ومن بين قيود أخرى، يشترط وصول المرشح إلى عتبة تمثيلية لا تقل عن ١ في المائة من الأصوات على المستوى الوطني. ونتيجة لذلك، لم تقدم أي أوراق للترشح لانتخابات المجالس المحلية في بعض الدوائر قبل انتهاء الموعد المحدد. وعلاوة على ذلك، فإن هذا القانون يميز بشكل خاص ضد النساء في انتخابات الأعراق حيث أنه لا يراعي أوضاعهن الاجتماعية– الاقتصادية. ويفرض القانون على المرشحين إيداع مبلغ ١ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ كبير جدا بالنسبة للنساء والشباب، الذين يعيش معظمهم على أقل من دولار واحد في اليوم. وحث منتدى المرأة الكونغولية حول القرار ١٣٢٥، الذي يمثل النساء من جميع مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية، سلطات الجمهورية على التخلي عن هذا الحكم.

واستخدام آلة التصويت كما اقترحت الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة واجهت معارضة أيضا من الجهات

السياسية وأغلبية السكان خوفا من تزوير الانتخابات. وأكثر من ٦٥ في المائة من سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا أميين، معظمهم من النساء والشباب، الذين سيواجهون صعوبة كبيرة في استخدام تلك الآلة، التي تمت برمجتها باللغة الفرنسية.

أخيرا، وبصفتي امرأة مدافعة عن حقوق الإنسان ورئيس مجلس إدارة رابطة تآزر المرأة مع ضحايا العنف الجنسي، وباسم جميع النساء ضحايا الاعتداء، نوصي مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما يلي: الضغط على الحكومة الكونغولية لتنفيذ سياسة تعزز حقا مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار وترشيح النساء في التعيينات؛ دعوة الحكومة إلى احترام حرية التعبير، والحق في التظاهر وفتح المجال المدني للسكان الكونغوليين؛ مطالبة الحكومة باحترام اتفاق ليلة رأس السنة الميلادية والدستور، أي احترام سيادة القانون؛ استعادة بعثة الأمم المتحدة قواعدها في مناطق التوتر لضمان الحماية الفعالة للمدنيين ودعم العملية الانتخابية الجارية؛ توجيه مكتب حقوق الإنسان لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بشكل فعال من خلال الزيارات الميدانية؛ تقديم الدعم المادي لمنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها حتى يتسنى توفير التدريب على القيادة للقيادات النسائية بغية الوصول إلى مناصب صنع القرار.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تكريمكم لي، كامرأة مدافعة عن حقوق الإنسان، بإتاحة هذه الفرصة لإسماع أصوات من لا صوت لهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ماسيكا بيهامبا على إحاطتها الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا)(*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثل الخاص للأمين العام، بحرارة على إحاطتها الإعلامية المفيدة جدا، وبشكل أعم، على التزامها وعملها هي وأفرقتها بصورة نموذجية. وأشكر أيضاً السيدة جوستين ماسيكا بيهامبا، منسقة تآزر النساء لضحايا العنف الجنسي، على شهادتها الهامة والملهمة. أخيراً، أشكر السفير العتيبي، الممثل الدائم للكويت، على إحاطته الإعلامية بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الفترة الحاسمة بالنسبة لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن أولوية المشتركة واضحة. والهدف هو إجراء الانتخابات في الموعد المقرر في كانون الأول/ديسمبر، وضمان أن يتم ذلك في ظروف جيدة. وفي واقع الأمر، فإن الاحترام الكامل للدستور والانتقال الديمقراطي هو السبيل الكفيل بضمان الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بأسرها. وهذا تحدٍ، لكنه أيضا فرصة تاريخية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعليه، فإن خريطة طريقنا تتمثل في تشجيع السلطات على اتخاذ جميع الخطوات في هذا الاتجاه، ودعوة جميع الأطراف المعنية إلى احترام روح التوافق التي سادت لدى توقيع الاتفاق السياسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي هذا السياق، سيكون الحفاظ على وحدة الشركاء الدوليين عاملاً حاسما في نجاح العملية. وإلى جانب الوحدة التي أبداها مجلس الأمن، يجب أن نواصل العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة، التي تؤدي دورا أساسيا. وفي هذا الصدد، أرحب باعتماد البيان المشترك الصادر في ١٩ تموز/يوليه عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، والذي يوضح تماما التقارب في الآراء بين المجلسين بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه نقطة أساسية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد بشكل خاص على عنصرين أساسيين لنجاح العملية الجارية. العنصر الأول هو ضرورة استعادة ثقة الكونغوليين في التحضيرات الفنية للانتخابات. وقد تم الوفاء بمعظم المواعيد النهائية حتى الآن، وهذه نقطة إيجابية. ومراجعة المنظمة الدولية للفرنكوفونية لسجل الناخبين بينت أنه يمكن تحسين هذا السجل، وتعهدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بإجراء التصويبات اللازمة. وهذا أمر جيد، ونتوقع اتخاذ إجراءات ملموسة على وجه السرعة من أجل تحقيق تلك الغاية.

إلا أن بعض الشكوك لا تزال قائمة، ولا سيما فيما يتعلق بآلات التصويت واللوجستيات الانتخابية. وفيما يتعلق بالخدمات اللوجستية، أحطنا علما باستعداد جمهورية الكونغو الديمقراطية دفع تكاليف تنظيم الانتخابات في مجملها. ومع ذلك، أود أن أكرر ما قالته السيدة زروقي للتو، من أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت تصرف جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقديم الدعم اللوجستي. وقد أتاحت الجمعية العامة الموارد اللازمة. ومن الضروري أن تنقل السلطات المختصة إلى البعثة كل المعلومات اللازمة لتمكينها من تقديم هذا الدعم في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء. ومن المحتم عدم التشكيك في توقيت الانتخابات وحسن سيرها لأسباب لوجستية.

وفيما يتعلق بالآلات التصويت، ندعو اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى توخي الشفافية حتى يتسنى لجميع المواطنين الوصول إلى الآلات والتعرف على كيفية عملها.

وثمة عدد من الأسئلة التقنية، التي يجب الإجابة عنها من أجل ضمان ثقة الجميع في التحضيرات التقنية للانتخابات.

أما العنصر الثاني المطلوب لتحقيق النجاح فهو أهمية كفالة مصداقية العملية السياسية المفضية إلى الانتخابات. وإلى جانب احترام المراحل المختلفة من الجدول الزمني للانتخابات، فإن الشفافية في العملية، فضلا عن فتح الحيز السياسي والديمقراطي، تكتسي أهمية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وتمثل الاجتماعات السياسية التي جرت في كينشاسا دون وقوع أي حادث في الأسابيع الأخيرة علامة إيجابية. علينا أن نواصل السير على ذلك الدرب.

وندعو بصفة خاصة الحكومة الكونغولية إلى رفع الحظر المفروض على التظاهر، واتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من خلال تدابير التهدئة وإطلاق سراح السجناء السياسيين أو سجناء الضمير وإنهاء الإجراءات القانونية ذات الدوافع السياسية. ينبغي أن يتمكن جميع المرشحين من التنافس بحرية وعلى قدم المساواة، وينبغي يتمكن الناخبون من الاختيار بوعي كامل ودون إكراه. وفي هذا الصدد، من البديهي أن احترام حقوق الإنسان، لا سيما الالتزامات التي تعهدت بها السلطات أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، عنصر بالغ الأهمية.

وسأختتم ملاحظاتي بكلمة عن الحالة الأمنية والإنسانية، التي لا تزال مثيرة للقلق. لقد نشأت بؤر توتر جديدة في شرق البلد، مما أدى إلى وقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين. وقد كشفت التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء المكلف من مجلس حقوق الإنسان عن الحالة في كاساي، عن احتمال أن تكون هناك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في تلك المنطقة. اتخذت البعثة إجراءات سريعة لمواجهة التوترات، مما يثبت أهمية مفهوم عملياتها الجديدة للحماية من خلال التوقعات. وأثني على البعثة لما قامت به من عمل هام، ونشجعها على مواصلة التحول من أجل تحقيق الكفاءة المثلى.

وقد وجه مجلس الأمن رسالة واضحة إلى مرتكبي الانتهاكات عن طريق فرض جزاءات جديدة ضد الأفراد المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب. وتشجع فرنسا السلطات الكونغولية على إجراء تحقيق سريع في الانتهاكات المبلغ عنها من جانب

مجلس حقوق الإنسان، بحيث يمكن تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى العدالة.

وستظل فرنسا، مع شركائها في مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنطقة، ثابتة وملتزمة بدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة إجراء الانتخابات في الظروف المناسبة، وبدء عهد جديد من الاستقرار والتنمية للبلد وشعبه.

السيد كوهين (الولايات المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر ممثل الكويت، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثلة الخاصة للأمين العام زروقي على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونقدر الجهود التي يقومان بها بهدف إبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونود بصفة خاصة أن نشكر السيدة ماسيكا بيهامبا على حضورها في قاعة المجلس اليوم. لقد تأثرنا جميعا بشهادتها بشأن التهديدات التي تتعرض لها النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية وألهمتنا شجاعتها في التماس الحماية والرعاية والعدالة للناجين من العنف الجنسي والجنساني. ونشكرها على قيادتها.

لقد كان يوم أمس يوما هاما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بافتتاح فترة تسجيل المرشحين. وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإننا نتوقع من الرئيس كابيلا أن يتقيد بالدستور واتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فلا يحق له بموجب القانون الكونغولي السعي للترشح لولاية ثالثة. وتأسف الولايات المتحدة لعدم استخدام الرئيس كابيلا للخطاب الذي ألقاه يوم ١٩ تموز/يوليه أمام البرلمان لتسوية مشكلة عدم اليقين بشأن نواياه.

أنتقل الآن إلى الاستعدادات لإجراء الانتخابات، فيوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر يقترب بسرعة. وقد أذن المجلس لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم الدعم اللوجستي للانتخابات. ونتوقع أن تستفيد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من الدعم الذي قدمته البعثة. ومن المهم للغاية أن تقدم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات طلبات مفصلة للدعم اللوجستي من البعثة في الوقت المناسب. فنحن لم نشهد بعد دليلا على الكيفية التي يمكن بها للجنة الانتخابية تنظيم الانتخابات دون مساعدة البعثة. ولا يسع البعثة أن تنتظر حتى اللحظة الأخيرة لوضع خطة موضع التنفيذ.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتخذ اللجنة الخطوات اللازمة لضمان تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم عن طريق آلية مجربة وموثوقة وتضمن سرية الاقتراع، وهي ورقة الاقتراع. وينطوي نشر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ آلة تصويت إلكتروني غير مألوفة ولم تختبر وربما لا تعمل للمرة الأولى خلال انتخابات وطنية حاسمة الأهمية على مجازفة كبيرة لا داع لها. فما هي خطة السلطات الكونغولية إن حدث عطل آلات التصويت التي لم تختبر هذه في يوم الانتخابات، وتعرضت مصداقية النتائج للخطر؟ هل هناك خطة احتياطية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي؟

يجب ألا نغفل أيضا عن العنف الذي شهدناه مؤخرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشيد الولايات المتحدة بالرد السريع من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاشتباكات التي وقعت في بيجومبو هذا الشهر، إلا أنه لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان، مع فرار عشرات الآلاف من الأشخاص من العنف. في نهاية المطاف، لن يهدأ العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أنحاء أخرى من البلد دون إجراء انتخابات حقيقية وسلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع، ودون الالتزام بمحاسبة المسؤولين عن

هذا العنف. لم ننس قتل خبيري الأمم المتحدة مايكل شارب وزايدا كاتالان، ولن نتوقف عن الضغط لمحاسبة المسؤولين.

إن المجتمع الدولي متحد إزاء تلك الشواغل، على نحو ما يتضح من البيان المشترك مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في الأسبوع الماضي. ونحض الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على الضغط من أجل إجراء انتخابات مخطط لها جيدا، بما في ذلك من خلال المحادثات الثنائية للأعضاء، والنظر في إمكانية فرض جزاءات محددة الأهداف ضد أولئك الذين يهددون السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد انتظر الشعب الكونغولي ما يقرب من عامين لتتاح له فرصة الإدلاء بصوته واختيار قادة جدد، على النحو المبين في دستوره. وقد أعرب الرئيس كابيلا مرارا عن التزامه باحترام الدستور وتنفيذ اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. لم يتبق أمامنا سوى خمسة أشهر على يوم الانتخابات. لقد انتهى وقت الكلام.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها الإعلامية الشاملة وعلى جهودها المخلصة على أرض الواقع. والشكر موصول للسفير منصور على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، نشكر السيدة جاستين ماسيكا بيهامبا لتبادل وجهة نظرها.

تمر جمهورية الكونغو الديمقراطية بمرحلة حاسمة، ومن المهم أن تتاح الفرصة للمجلس لمتابعة التطورات فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجرى في كانون الأول/ ديسمبر. ونرحب بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات، بدعم من الشركاء دون الإقليميين والإقليميين والدوليين. يجب أن تواصل الحكومة وجميع الجهات المعنية الوطنية جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، تمشيا مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ونلاحظ أن تقرير المراجعة المستقل الصادر عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية بشأن سجل الناخبين أكد على أن السجل كان شاملا وجامعا ومحدثا، ولكنه بحاجة إلى بعض التحسين. ونأمل أن يساعد ذلك على تعزيز تدابير بناء الثقة. ومن المشجع أيضا أن الأغلبية الرئاسية رحبت باستنتاج تقرير المنظمة الدولية للفرانكفونية. ونأمل أن يساعد نشر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لقائمة الناخبين في التغلب على الشكوك التي تكتنف مشاركة الناخبين.

ستكتسي الأشهر المقبلة أهمية حاسمة بالنسبة للأعمال التحضيرية النهائية قبل انتخابات عام ٢٠١٨. وثمة ضرورة حتمية لأن تقدم جميع الأطراف الكونغولية التنازلات اللازمة للحفظ على استمرارية الحوار وروح التوافق في الآراء باعتباره السبيل الوحيد لإجراء انتخابات سلمية. وفي هذا الصدد، كان من الضروري أن يبعث مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي برسالة واضحة وموحدة إلى الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية الأسبوع الماضي من خلال البيان المشترك الذي اعتمد في نهاية مشاوراتهم السنوية. ونعتقد أن عناصر البيان توفر إطارا مفيدا بشأن الكيفية التي ينبغي أن نواصل بها معالجة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر التي تسبق إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر.

ومن الضروري تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الدوليين الآخرين لضمان تقديم المزيد من الدعم المتسق والفعال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، خصوصا في هذه المرحلة الحرجة. في ذلك السياق، وعلى الرغم من تأخير الزيارة المقررة للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى كينشاسا، فإننا نأمل كثيرا في تحققها في الشهر المقبل. ونرحب كثيرا أيضا بفكرة زيارة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية المقترح لها الآن أن تتم في تشرين

الأول/أكتوبر. ومن شأن مشاركة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تلك الزيارة، تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي، أن تكون مؤشرا صحيحا، ونأمل أن تتخذ جميع الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك.

ونعرب عن تقديرنا للدعم التقني واللوجستي الكبير الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التحضير لعقد الانتخابات وفقا لجدولها الزمني. ولا يزال الدور الذي تؤديه البعثة في دعم العملية الانتخابية هاما للغاية. ونؤيد تماما كل الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام، ليلى زروقي، وفريق الأمم المتحدة الموجود في الميدان.

ومن الأهمية بمكان نشر كتائب إضافية –ليكون مقرها في منطقتي كاساي وتنجانيقا المضطربتين– لتعزيز الجهود الرامية إلى احتواء العنف في المناطق الريفية الساخنة التي قد تؤثر سلبا على العملية الانتخابية. وعليه، نعرب عن تقديرنا لاقتراح الأمين العام خيار نشر أفراد شرطة منتدبين، مع الحفاظ على قوام الشرطة المأذون به للبعثة. ومن شأن ذلك أن يسهم في جهود الإنذار المبكر والوقاية والتخفيف والحد من التوترات المحتملة أثناء إجراء الانتخابات. ويمكن لهذه المبادرة أن تكون فعالة إذا نفذت بالتعاون مع الشرطة الوطنية والمجتمعات المحلية.

وأخيرا، نود الترحيب بالإعلان رسميا عن إنهاء تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. ونكرر ما ورد في البيان الذي أصدره الاتحاد الأفريقي اليوم الذي أشاد فيه بالحكومة الكونغولية لاستجابتها السريعة والفعالة التي سمحت بالتنسيق والتدخل الفعال من قبل جميع الشركاء المعنيين على وجه السرعة لاحتواء تفشي المرض.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تتقدم جمهورية غينيا الاستوائية بالشكر إلى الممثلة الخاصة ليلى زروقي على إحاطتها الهامة التي قدمتها للتو. ونحن ممتنون أيضا لحضور السيدة جوستين ماسيكا بيهامبا، ممثلة المجتمع المدني الكونغولي، فضلا عن بيانها. وأخيرا، نشكر السفير العتيبي على إحاطته.

تمر جمهورية الكونغو الديمقراطية بمرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبلها القريب. وترحب غينيا الاستوائية بالتقدم المحرز في العملية السياسية والتقنية المتعلقة بإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر. ويدل هذا على التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتقيد بالجدول الزمني الانتخابي المقرر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ والتزاماتها بتنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتدل التدابير المتخذة أيضا على عزم الحكومة على تنظيم الانتخابات بطريقة فعالة، شاملة، نزيهة وتتسم بالشفافية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ونرى أنه عن طريق الحوار البنّاء وحده سيمكّن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية البلد من التغلب على التوترات التي شهدناها، ويذلل إحراز التقدم في العملية، علاوة على تعزيز الثقة وتوفير آليات الرقابة والتنفيذ بهدف إجراء عملية شفافة وشاملة تسمح بمشاركة الناخبين وفقا لمبدأ الاقتراع العام في أفضل الظروف الممكنة.

ولذلك، ترحب جمهورية غينيا الاستوائية بالملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/655) عن العمليات السياسية والتقنية الجارية لإجراء انتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تبيّن التقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بالاستعدادات التقنية والتشريعية لإجراء الانتخابات.

وتشيد حكومة بلدي بجميع التدابير المتخذة فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات، بما في ذلك تقديم المرشحين من مختلف الأحزاب السياسية وتحديد موعدها النهائي وتمديده، ما يؤكد عزم والتزام الحكومة والجهات الفاعلة السياسية بتنفيذ العملية الانتخابية. ونرى أيضا أنه يجب علينا عدم الإغفال عن مختلف

السيناريوهات المحتملة بعد الانتخابات، بما في ذلك اعتماد التدابير الوقائية اللازمة في حالة وقوع أي حوادث سلبية محتملة.

وفيما يتعلق بالجوانب التقنية، فمن المهم أن تكون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قادرة على أداء مهامها بشكل عادي وأن تُحَل جميع المسائل التقنية التي قد تؤدي إلى إثارة الخلافات بصورة مرضية. وفي ذلك الصدد، فإننا نشير على وجه التحديد إلى استخدام ماكينات التصويت. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التمويل الكامل للعملية الانتخابية، ونشجعها على مواصلة العمل وتعزيز التعاون المستمر مع اللجنة كي يتوفر التمويل الكامل الذي يسهم في إجراء انتخابات مرضية. ونود أيضا أن نشدد على الدعم الذي يمكن أن تقدمه البعثة.

ونشيد بالدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي،، وكذلك الدول المجاورة، وخاصة أنغولا وجنوب أفريقيا والكونغو، بصفتها ميسّرة للحوار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء المنطقة. وندعوها أيضا إلى التعاون في جهود التحقيق ومكافحة الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة المتورطة في الاستغلال غير المشروع لموارد البلد. ويجب رصد أنشطة هذه الجماعات الإجرامية وفرض الجزاءات وممارسة الضغط عليها لإنهاء تلك الجرائم. وإلا فسوف يواصل مجلس الأمن التصدي للمشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسنوات عديدة قادمة حتى فيما بعد إجراء انتخابات تتسم بالشفافية في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وأود أن أثني على بعثة الأمم المتحدة للعمل الذي ما برحت تؤديه في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسنوات عديدة، الذي لم يكن دائما في ظل أفضل الظروف. ونحث جميع الأطراف المشاركة في هذه العملية، بما في ذلك الحكومة والجهات السياسية الفاعلة الأخرى، على مواصلة الحوار الداخلي الشامل، والامتناع عن أي أعمال عنف قد تعطل العملية.

وأخيرا، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة العزم على دعم حكومة البلد وبعثة الأمم المتحدة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وجميع الأطراف الأخرى المشاركة في هذه العملية بهدف تعزيز تدابير بناء الثقة وضمان تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية والامتثال التام لخريطة الطريق إلى أن يتم انتقال السلطة سلميا في بيئة من السلام والوئام الوطني. وستكون للنهاية السعيدة لعملية الانتقال السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية آثار إيجابية على تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهودها الرامية إلى استئصال فيروس إيبولا، فضلا عن جميع الجهات الفاعلة التي أسهمت في ذلك. ونؤيد البيان الذي صدر بشأن هذه المسألة عن الاتحاد الأفريقي.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، على إحاطتها. وأود أيضا أن أشكر بعثة منظمة الأمم المتحدة على كل الجهود الهامة التي تبذلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكر أيضا سفير الكويت على إحاطته. ولا تزال الجزاءات أداة هامة ضمن الأدوات المتاحة للمجلس لتمكينه من التصدي لتهديدات السلم والأمن الدوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشكر على وجه الخصوص السيدة بيهامبا، على إحاطتها الواضحة التي لا لبس فيها إلى المجلس، وخاصة العمل الشجاع الذي تؤديه منظمتها في الميدان لدعم المرأة ومناصرتها. وأعتقد أنها قدمت بعض التوصيات الهامة والواضحة جدا في نهاية كلمتها، وسأحاول الرد على كل من تلك التوصيات الخمس في ما سأقوله اليوم.

أولا، تحدثت عن أهمية أن يحث المجلس حكومة البلد على احترام حقوق الإنسان. ونعرب عن اتفاقنا التام معها، ونتشاطر الشواغل التي أعربت عنها، مثلما أعربت الممثلة الخاصة زروقي عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتحديدا فيما يتعلق بالزيادة في الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ندعو إلى إجراء تحقيق عاجل في كافة تلك الادعاءات وإلى تقديم مرتكبي تلك الأعمال على وجه السرعة إلى العدالة.

قدم الأمين العام أيضا توصية بشأن ضرورة احترام جميع الأطراف للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ولسيادة القانون. ومرة أخرى، نتفق تماما مع ذلك. ونرحب بالتقدم المحدود المحرز حتى الآن والخطوات التي اتخذتها الحكومة نحو تنظيم الانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق بتسجيل الناخبين. إلا أننا في الوقت نفسه لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي ينص عليها الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. إننا ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة الالتزام بالاتفاق، بما في ذلك من خلال احترام الحقوق الأساسية والجدول الزمني للانتخابات، لا بالأقوال فحسب وإنما بالأفعال أيضا.

وفي توصيتين من التوصيات، يدعونا الأمين العام، بوصفنا أعضاء المجلس، إلى القيام بالمزيد من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإلى تقديم الدعم المادي للمنظمات التي تقوم بذلك. ومرة أخرى، نتفق تماما مع التوصيتين. وبوصفنا أعضاء المجلس، أوضحنا جميعا عندما اعتمدنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أنه يجب تشجيع المرأة على المشاركة المجدية في جميع مراحل عملية السلام ويجب أيضا كفالة انخراط الشباب. ولذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق لسماعنا عن الزيادة في أعمال العنف الجنسي. ويساورني القلق من النقاط التي أثيرت بشأن تأثير القانون الانتخابي على مشاركة المرأة والنقطة التي أثارتها الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زروقي عن قلة المرشحات التي أعلنت حتى الآن. إننا نشعر بالقلق الشديد حيال كل ذلك، ويجب علينا جميعا العمل معا للقيام بالمزيد من أجل تشجيع مشاركة المرأة.

ختاما، يقدم الأمين العام بعض النقاط المحددة جدا بشأن الدور الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأخذ تلك الشواغل مأخذ الجد. ولا يسعني أن أقدم ردا مفصلا على كل منها الآن، لكننا سننظر في تلك النقاط ونفكر فيها مليا. ونرحب بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المساعدة على التحضير للانتخابات حتى الآن؛ لكن، كما ذكر متكلمون آخرون، نلاحظ أن التحديات لا تزال قائمة، ونواصل المطالبة بالتعاون بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والبعثة خلال عملية التحضير لإجراء تلك الانتخابات. وأشكر الأمين العام على تلك التوصيات الخمس الواضحة جدا.

وفي الختام، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يظل المجلس يراقب عن كثب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر المقبلة في الفترة التي تسبق الانتخابات. وشأننا شأن إثيوبيا، نؤيد التخطيط لقيام المجلس بزيارة في وقت لاحق من هذا العام. ويجب أن نواصل حث جميع الأطراف على الالتزام بالدستور واحترام الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر واتخاذ خطوات ملموسة في الميدان لتهيئة بيئة تفضي إلى الانتخابات الحرة والنزيهة.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة السيدة ليلى زروقي، وسفير الكويت السيد منصور عياد العتيبي والسيدة جوستين ماسيكا بيهامبا على إحاطاتهم الإعلامية الهامة والمفيدة للغاية.

ستكون الأشهر المقبلة حاسمة الأهمية في الحفاظ على استمرار كل الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية

والوطنية من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشيد بولندا بالتقدم المحرز في التحضيرات الفنية للانتخابات. إلا أننا لا نزال يساورنا بالغ القلق إزاء انعدام الثقة فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة بشأن عدة مسائل بالغة الأهمية، ولا سيما تنفيذ تدابير بناء الثقة وفتح المجال السياسي. وانعدام التزام حقيقي والنوايا الحسنة من جانب جميع الجهات السياسية الفاعلة قد يقوض العملية الانتخابية الحرة والنزيهة. وتدعو بولندا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كفالة تنظيم الانتخابات في الوقت المناسب ومع الشروط المطلوبة من الشفافية والشمول والأمن.

وفي ذلك السياق، نشدد على أهمية دعوة مراقبي الانتخابات الدوليين في الوقت المناسب. إن نقل السلطة السلمي والحسن التوقيت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على النحو المبين في الجدول الزمني للانتخابات، ووفقا للدستور الكونغولي، شرط مسبق لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبولندا ترحب بالتزام الشركاء الإقليميين بدعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبينما نشيد بالجهود التي بذلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الدولية الفاعلة لاحتواء تفشي فيروس إيبولا، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الناجمة عن الأعمال المزعزعة للاستقرار للجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية. والأنشطة التي تضطلع بها، بما في ذلك العنف ضد المدنيين والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وتجارتها واستغلالها وتهريبها، تؤثر سلبا على الأمن والاقتصاد والتنمية في البلد. ولذلك فإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول، لأنها جزء لا يتجزأ من مكافحة تلك الأنواع من الجرائم. وبولندا يساورها القلق أيضا إزاء الزيادة المستمرة في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجنسية. وندعو الحكومة إلى تعزيز الإجراءات لتحسين الأمن ومكافحة إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب وحماية الضحايا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم بولندا للتوصيات التي اقترحها الأمين العام في تقريره (S/2018/655). ونشيد بالعمل الهام الذي تضطلع به البعثة والممثلة الخاصة السيدة ليلى زروقي. ولا شك في أنه في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة دور البعثة أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة وللإحاطات الإعلامية الهامة المقدمة من السيدة ليلى زروقي والسفير منصور العتيبي والسيدة جوستين ماسيكا بيهامبا.

إن بيرو تلاحظ مع القلق الحالة الأمنية الخطيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في شرق البلد، وكذلك الأزمة الإنسانية التي تؤثر على الملايين من الكونغوليين. إننا نشجب وندين انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، التي تحدث بأعداد متزايدة في البلد، كما سمعنا هذا الصباح.

وفي هذا السياق المعقد، نود أولا أن نشدد على أهمية تهيئة مناخ من الثقة والشفافية والمصداقية والشمول بهدف كفالة مشاركة آمنة وجماعية للمواطنين وكافة القوى السياسية في العملية الانتخابية الحالية، وكذلك الاعتراف السلمي بنتائجها. ونسلط الضوء على الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك الصدد التي تركز على التقيد بالجدول الزمني للانتخابات وإنجاز مراجعة عملية تسجيل الناخبين بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية. وإضافة إلى ذلك، نرى أنه من الضروري تعزيز خطوط العمل الرئيسية الخمسة التالية.

أولا، يجب أن يستمر بناء الثقة، وفقا للتدابير المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لضمان مشاركة جميع القوى السياسية الحرة ومرشحيها.

ثانيا، يجب ضمان أمن جميع الجهات الفاعلة السياسية وداعميها، بما في ذلك الالتزامات فيما بين كافة القوى والتدابير لمنع أعمال الترهيب والامتناع عن الخطاب المشجع على الفرقة والتحريض على العنف.

ثالثا، نوصي بالتحقق من عمل آلات التصويت، وذلك من أجل ضمان عدم التلاعب بالنتائج. ويجب القيام بذلك من خلال التنسيق اللازم مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومشاركة المعارضة والمجتمع المدني.

رابعا، يجب كفالة التمويل الكافي للعملية، وتحديد احتياجات الدعم من البعثة والمجتمع الدولي في نهاية المطاف في الوقت المناسب.

خامسا، من المهم أن تحدد الحكومة دور فريق الخبراء الدوليين والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية ضمان مشاركة تلك الجهات وإصدار الدعوات المناسبة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نود تسليط الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به البعثة وعملها المشترك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك مع لواء التدخل. نقدر النجاح الذي تحقق في الحد من العنف الطائفي وتشجيع عودة الأشخاص المشردين في إيتوري وتنجانيقا. لكننا نشير مع ذلك إلى أن الأمن لا يزال غير مستقر في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، نرى أن من الضروري للبعثة توسيع نطاق دورها في مجال الرصد، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة الشكاوى المقدمة ضد موظفي الدولة، والتي سُجلت في الأشهر الأخيرة. ويجب أن تتعاون السلطات عند اجراء التحقيقات وتعاقب من تثبت مسؤوليتهم.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نرى أن من الضروري تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والوكالات الإنسانية وجهات التعاون الأخرى، استنادا إلى استراتيجية تقديم الدعم الفوري. ونشدد على التنسيق مع منظمة الصحة العالمية من أجل السيطرة على تفشي الإيبولا. وبالإضافة إلى العملية الانتخابية، من الضروري التصدي للأسباب الجذرية للأزمة. وهذا يعني تعزيز التنمية المستدامة، وتحسين إدارة الزراعة، وتوليد العمالة الريفية، ومنع استغلال الموارد الطبيعية، وغير ذلك من التدابير العاجلة اللازمة لبناء السلام المستدام.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على بياناتهم التي سلطت الضوء على العديد من جوانب الأزمة المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أشعر بالفخر خصوصا لرؤية السيدة جوستين ماسيكا بيهامبا بيننا اليوم. فقد كانت أول فائزة بجائزتنا الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. وحضورها هنا يسلط الضوء مرة أخرى على امتنان المجتمع الدولي بشأن عملها الهام في مكافحة العنف الجنسي، ومن أجل حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وبالنيابة عن مملكة هولندا، أود أن أتناول ثلاث نقاط اليوم. أولا، العملية الانتخابية؛ وثانيا، الحالة الإنسانية والأمنية الحالية؛ وثالثا، الدور الحاسم لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الأشهر القادمة.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، حث مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضمان إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ومن المؤكد أنه يجري إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية التشريعية والتقنية، بيد أن ثقة العديد من أصحاب المصلحة في العملية منخفضة. فقد مضت سنة ونصف السنة على الاتفاق

المبرم عشية العام الجديد. وقد دعا المجلس والجهات المعنية الإقليمية والدولية، مرارا إلى التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة.

ولا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. فلا يزال أكثر من ١٠٠ من السجناء السياسيين في السجون. ويجب وقف المضايقات والتخويف والتهديدات التي يواجهها العديد من أعضاء منظمات المجتمع المدني والأحزاب. ولم يرفع الحظر التام المفروض على المظاهرات. كما يتقلص الحيز السياسي. وتعد مشاركة المرأة في الانتخابات جانبا آخر من الجوانب التي تتطلب منا الاهتمام والدعم. ولا يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء انتخابات تفتقر إلى المصداقية. فالنساء والرجال في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلعون إلى نقل للسلطة ذي مصداقية، وفقا للدستور، والاتفاق المبرم عشية العام الجديد، والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم. ويجب أن نشهد تقدما كبيرا.

ونحيط علما بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أجلت زيارة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التي كان من المقرر القيام بها في وقت سابق من هذا الشهر. ونأمل أن يُحدد موعد جديد بسرعة. فالإلغاء قد يقلص ثقة المجتمع الدولي والشعب الكونغولي في التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاتفاق المبرم عشية العام الجديد. ويجب أن يواصل مجلس الأمن رصد الحالة عن كثب، بوسائل منها إمكانية القيام بزيارة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

والنقطة الثانية تتعلق بالحالة الإنسانية والأمنية الراهنة. فالانتخابات هي مجرد جزء من اللغز. فلا تزال الحالة الإنسانية تثير بالغ القلق. ومنذ ثلاثة أشهر، تعهد مجتمع المانحين بتقديم مساعدة طارئة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار. وأعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن إنشاء منتدى وصندوق للأغراض الإنسانية. بيد أن ملايين الكونغوليين بحاجة ماسة إلى الحق في تدابير إنسانية. ويزيد الجوع والتشرد الداخلي الواسع النطاق والمخاطر الصحية، من الأخطار التي تهدد أمنهم. وهذه حلقة مفرغة. وتتزايد الجماعات المسلحة وما ينجم عنها من ويلات. فهي ترهب المجتمعات المحلية الضعيفة، وتهاجم وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقتل حفظة السلام. ولئن تحسن الأمن في مقاطعتي إيتوري وتنجانيقا، إلا أنه تدنى في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. والحالة في بعض أنحاء كاساي لا تزال خطيرة.

والنساء والأطفال هم من يدفعون أفدح ثمن لأسباب منها العنف الجنسي المنهجي، وتجنيد الجنود الأطفال، والاسترقاق الجنسي، والعوائق التي تعترض المساعدة الإنسانية. ولا يمكن للمجلس أن يبقى مراقبا سلبيا. فيجب أن يتخذ اجراءات، بما في ذلك من خلال نظام الجزاءات، ووضع حد لإفلات من تثبت مشاركتهم في هذه الممارسات، من العقاب.

وتتعلق النقطة الثالثة ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالتحديات معقدة وعديدة؛ وتتمثل ولاية البعثة في حماية المدنيين ودعم تنفيذ الاتفاق المبرم عشية العام الجديد، والعملية الانتخابية. وهاتان الأولويتان تتطلبان الالتزام السياسي الكامل من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتحلي بالوضوح بشأن مطالب البعثة وتوقعاتها، فضلا عن توفير الدعم الكامل من جانب المجلس. ويساورنا القلق من أن تشكل زيادة تدهور الحالة الأمنية تحديا حقيقيا في تنفيذ الولاية.

وأهنئ الممثلة الخاصة وفريقها على التعديلات الجارية والتصدي للتهديدات المتعددة في أصعب الظروف. وسيتطلب توفير الحماية من خلال نهج التوقعات مواصلة بذل جهود كبيرة إذا أريد لها أن تؤتي ثمارها. وتؤكد رسالة الأمين العام عن التخطيط لحالات الطوارئ (S/2018/727) هذه الحقيقة مرة أخرى.

إن لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من الشركاء الراغبين في الاستماع والمساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في البلد. وتستحق الحالة المتردية أقصى درجات اهتمامنا. ويجب ألا يكون هناك أي شك في التزامنا أو استعدادنا للعمل. إن الوقت ملح.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على جودة إحاطتها الإعلامية.

كما نشكر السفير منصور العتيبي، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على عمله الممتاز في رئاسة تلك الهيئة، والسيدة جوستين ماسيكا بيهامبا، رئيسة منظمة تآزر النساء ضحايا العنف الجنسي غير الحكومية، الذين رسمت إحاطاتهم الإعلامية صورة شاملة بشأن هذه المسألة.

وقبل خمسة أشهر من اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يرحب وفد بلدي بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تنفيذ العملية الانتخابية، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية للقوائم الانتخابية وتدقيقها من جانب خبراء من المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ وسن القانون المتعلق بتوزيع المقاعد في البرلمان وقانون الانتخابات المقبلة؛ ونهاية فترة التسجيل لترشيحات الانتخابات في المحافظات؛ وفتح فترة تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ويحث بلدي جميع الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية على أن تكون جزءا من هذه الدينامية الإيجابية، من خلال تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية، وفقا للتوصية الواردة في البيان المشترك الصادر عن اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في ١٩ تموز/يوليه، في نيويورك. وتلاحظ كوت ديفوار أيضا التزام السلطات الكونغولية بتنظيم الانتخابات في الوقت المناسب، وضمان تمويلها. وتشجعها على اتخاذ التدابير المناسبة بغية ضمان توافر الموارد اللازمة من أجل تجنب التأخير الذي قد يعرض للخطر التنفيذ السليم للجدول الزمني الانتخابي.

وبالرغم من الزخم الإيجابي الذي لوحظ في تنفيذ الجدول الزمني الانتخابي، لا يزال وفد بلدي يشعر بالجزع من الحالة الاجتماعية – السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الجبهة الاجتماعية – السياسية، وبالنظر لبدء فترة تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية، وهي مرحلة أساسية في العملية الانتخابية، يناشد وفد بلدي السلطات الكونغولية رفع الحظر المفروض على المظاهرات العامة، وتهيئة الظروف السياسية المؤدية إلى التعبير عن الحريات الفردية والجماعية الأساسية. ويبرر هذه التوصية كونه لم يبلغ عن وقوع أي حوادث خلال المظاهرات العامة التي نظمتها الجماعات السياسية.

وتشير كوت ديفوار أيضا إلى استمرار اختلاف وجهات النظر فيما بين الجهات الفاعلة الكونغولية، وعلى وجه التحديد رفض استخدام آلات التصويت ونتائج مراجعة سجل الناخبين التي خلصت إليها بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، فإن كوت ديفوار تشجع بقوة السلطات الكونغولية، وجميع الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة على السعي بصورة مشتركة للتوصل إلى حلول توافقية مرضية بغية كفالة إجراء انتخابات موثوقة وسلمية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، على نحو ما هو مقرر.

وعلى الصعيد الأمني، لا يزال يشكل مصدر قلق لوفد بلدي تدهور الحالة نتيجة لأنشطة الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وآثارها الشنيعة على السكان المدنيين، ولا سيما تدهور الحالة الإنسانية. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة الكونغولية وبعثة

منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي للتهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة. ونناشد قوات البعثة زيادة تعزيز عملياتها المشتركة لتحقيق الاستقرار في المقاطعات التي تعاني من انعدام الأمن. كما ينوه وفد بلدي مع شعور بالارتياح بالالتزام الذي قطعته الجهات المانحة خلال المؤتمر الدولي للعمل الإنساني المعقود في ١٣ نيسان/أبريل في جنيف بتخصيص مبلغ ٥٢٨ مليون دولار لدعم العمليات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويشيد وفد بلدي بالتزام بعثة منظمة الأمم المتحدة، التي بالتعاون مع سلطات البلد، ظلت تقدم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأسهمت، بفضل مساعيها الحميدة، في تخفيض حدة التوترات الطائفية في المناطق المنكوبة بأعمال العنف.

وفي الختام، تدعو كوت ديفوار المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، وبخاصة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والأمم المتحدة إلى التضافر في الأعمال التي تضطلع بها دعما لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الآخرين توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على سردها المفيد للغاية لأحدث المعلومات. ونود أيضا أن نشكر السفير منصور العتيبي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة بيهامبا، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتي النظر.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، يوافق وفد كازاخستان على أهمية كون الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر تعقد في الوقت المناسب وبطريقة حرة وموثوقة. وبالرغم من أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بذلت جهودا جديرة بالثناء لبلوغ مراحل انتخابية رئيسية، لا تزال هناك تحديات يتعين التصدي لها. ونشيد بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية على إجرائها مراجعة مستقلة لسجل الناخبين، ونشير إلى أهمية تنفيذ سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية للتوصيات ذات الصلة.

ويجب أن ندعم جميع تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ فيما بين جميع الجهات الفاعلة السياسية. ومن الأهمية البالغة بمكان ضمان انتقال للسلطة السياسية شامل للجميع ويقوم على أساس احترام الحقوق الأساسية، بما في ذلك المشاركة الكاملة للنساء. وننوه بالدور الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في دعم العملية الانتخابية الحيوية.

إن الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية آخذة في التدهور في بعض أنحاء البلد بسبب تزايد أنشطة الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين الأبرياء وحفظة السلام المتفانين. ونحن نؤيد إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة بغية تمكينها من تحسين معالجة المسائل الأمنية، فضلا عن ضمان قدر أكبر من التواصل المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق التدابير المتخذة في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالترافق مع اتخاذ نهج شامل نحو حماية المدنيين.

ونتفق مع المتكلمين السابقين على أن العدد المتزايد من الحالات الموثقة لأعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع المرتكبة ضد النساء والأطفال تتطلب الاهتمام والعمل الفوريين. وتكتسي زيادة سلطة الدولة ونظم توفير الأمن وإنفاذ القانون الموثوقة في جميع أنحاء البلد أهمية بالغة من أجل تعزيز قدرات

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نعرب عن القلق من الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تبعث على الإنزعاج بالنظر إلى أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة والحماية هو الأكبر حتى الآن. ونشيد بنتائج مؤتمر المانحين الذي عقد في جنيف، وندعو الجهات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها بغية المعالجة الفعالة للحالة الإنسانية المتردية.

وبالنظر إلى أن تفشي فيروس إيبولا مؤخرا أدى إلى تفاقم معاناة السكان، فإننا نشيد بالاستجابة السريعة والمنسقة لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة، بغية إنقاذ الأرواح واحتواء انتشار هذا الفيروس القاتل والشديد العدوى.

وأخيرا، نرحب بنتائج الاجتماع التشاوري المشترك السنوي الثاني عشر الذي عقد في نيويورك في ١٩ تموز/يوليه، وعزز فيه أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التعاون بين الجانبين. إن هذا الزخم الجديد من أجل النهوض بالتعاون يجب أن يستمر بغية التصدي بشكل جماعي للتعقيدات القائمة بالترافق مع الشركاء الإقليميين والدوليين. فهذا سيمكننا من توطيد المكاسب التي تحققت والمضي قدما نحو تحقيق الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ولذلك، سيكون لدينا الكثير من أفضل الممارسات من أجل استراتيجية إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، التي يمكن تبادلها مع الآخرين في المنطقة.

إن كازاخستان على استعداد للعمل مع الآخرين لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما سيكون له أثر إيجابي على المنطقة الأوسع.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا على الإحاطة الإعلامية التي استمعنا لها من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي؛ والسفير منصور العتيبي الكويت بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة جوستين ماسيكا بيهامبا.

ونشيد باستمرار إحراز التقدم وبالالتزام الذي أبدته جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في الجدول الزمني الانتخابي، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار القانون بشأن توزيع المقاعد للانتخابات الوطنية والتشريعية وانتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية. ونرحب أيضا بنشر قائمة البرامج والأحزاب السياسية. لقد أحطنا علما بمراجعة سجل الناخبين، التي جرت في جو شامل يجمع بين أعضاء التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، وأعضاء المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولذلك نأمل أن يتمكن جميع الناخبين المسجلين من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.

ونكرر التأكيد على أنه لضمان إجراء الانتخابات بفعالية بما يفضي إلى النقل السلمي للسلطة، ومن أجل تخفيف حدة التوترات على الصعيد السياسي، فإن على الأطراف أن تنفذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونشعر بالاستياء لأن هذه التدابير لم تنفذ بالكامل بحلول الموعد النهائي، الذي انقضى، ولذلك ندعو مرة أخرى إلى تنفيذها الكامل والفعال. ونعتقد أن على الحكومة والمعارضة أن يعملا معا من أجل إحراز تقدم كبير في ذلك التنفيذ. وبالرغم من أن على الحكومة أن تأخذ بزمام المبادرة والدور القيادي في ذلك التنفيذ، لن تكون التدابير عملية بدون مشاركة المعارضة. ولذلك، نناشد جميع الأطراف التعاون في

الفترة المفضية إلى إجراء انتخابات شفافة وموثوقة وسلمية وشاملة للجميع.

ونعتقد أن المشاركة الكاملة والفعالة للنساء في جميع مراحل الانتخابات، فضلا عن مشاركة الشباب، أمر حيوي، تمشيا مع البيان المشترك الصادر عن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعهما التشاوري المشترك السنوي الثاني عشر، الذي عقد في ١٩ تموز/يوليه.

وعلى جبهة أخرى، نؤيد المبادرات والمساعي الحميدة للممثلة الخاصة. ونشيد باجتماعاتها مع مختلف أصحاب المصلحة بهدف التمكن من تبادل الآراء وضمان اتخاذ نهج متماسك ومنسق من جانب الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية. كما نرحب بالاجتماعات التي عقدت مع مختلف السلطات والبرامج السياسية ومجموعات المجتمع المدني لمناقشة العملية الانتخابية.

ونثني أيضا على الدعم المقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من بين جهات أخرى. ونشجعها على مواصلة جهودها بالتعاون الوثيق مع حكومة البلد لتمكينها من التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد. وبالمثل، نؤيد العمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في التحضير لإجراء الانتخابات، ونشجعهم على مواصلة العمل التعاوني مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ونشيد بأولئك الذين ضحوا بحياتهم خدمةً لقضية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونثني على عمل البعثة فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لحماية المدنيين. ونرحب أيضا بالعمل الرامي إلى الحد من أعمال العنف في أنحاء البلد من خلال تنفيذ المشاريع الهادفة إلى الحد من العنف المجتمعي، الأمر الذي أدى إلى عودة ٨٠٠ من الأشخاص المشردين منذ نيسان/أبريل. وندعو إلى مواصلة تلك المشاريع بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة فيما بين المجتمعات المحلية في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، مع التركيز على تحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة في البلد.

لقد ازدادت التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية ازديادا مطردا ولا يكمن حلها في إجراء الانتخابات فحسب، بل تتطلب أيضا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويتمثل أحدها في عدم السيطرة على الموارد الطبيعية، وهو ما يساعد على إطالة أمد الأزمة، بالإضافة إلى تشرذم الجماعات المسلحة والاستغلال المنهجي لتلك الموارد من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل دون رقابة، والتي يمكن استخدام إيراداتها في تمويل استمرار حالة عدم الاستقرار في البلد. وعليه، نرى أنه ولأجل معالجة تلك المسألة يجب أن يتمثل الهدف الأساسي في فرض السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية وإدارتها على أساس سيادي بغية وقف الأعمال العدائية وتحقيق التنمية الاقتصادية. عندما يتسنى لبلد السيطرة على موارده بصورة فعالة، وتتوفر الإرادة السياسية اللازمة لإدارة تلك الموارد لصالح السكان، فعندئذ يمكن تحقيق التغيير الهيكلي المؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز سيادة القانون.

ونشيد في ذلك الصدد، بالعمل الذي تضطلع به الكويت بصفتها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتفق على ضرورة إطلاع أعضاء اللجنة على الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الدول لمعالجة المسائل المتعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتهريبها من قبل الجماعات المسلحة، وعن التدابير المتخذة لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر

الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبلدان المنطقة على إقامة تجارة مسؤولة في المعادن، مع إدراك ضرورة وضع استراتيجيات تؤدي إلى توطيد السلام في فترة ما بعد انتهاء العملية الانتخابية.

ونعرب عن تضامننا أيضا مع ضحايا تفشي فيروس إيبولا، ونثني على السلطات الكونغولية والمجتمع الدولي ومنظمة الصحة العالمية على استجابتها الفورية للأزمة الصحية. ويساورنا القلق إزاء الأزمة الإنسانية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي سببتها الجماعات المسلحة، فضلا عن زيادة العنف بين المجتمعات المحلية، لا سيما في مناطق إيتوري وكاساي وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا. وندين بأشد العبارات جميع الانتهاكات المرتكبة ضد السكان. وندعو سائر الجماعات المسلحة إلى الوقف الفوري لجميع أشكال العنف، بما في ذلك الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال وغيرها من الأنشطة الأخرى المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها. يجب أن تنحل تلك الجماعات ويلقي أفرادها سلاحهم وينبذوا العنف فورا وبصورة دائمة.

أخيرا، نرحب بتعاون المجتمع الدولي والشركاء الدوليين الآخرين في جمع الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعوهم إلى مواصلة تلك الجهود بالتعاون المستمر مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي احترام صارم لسيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا سيدي الرئيس، وأشكركم على إعطائي الكلمة مرة أخرى للحديث بصفتي الوطنية هذه المرة.

وأبدأ بتقديم الشكر للسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطتها. وكذلك أشكر السيدة بيهامبا على إحاطتها القيمة في بداية أعمال هذه الجلسة.

ستكون مداخلتي مختصرة، وسأتطرق فيها إلى ثلاثة أمور رئيسية.

أولا، الشأن السياسي: إن الأوضاع السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمرحلة هامة، تتمثل في عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية. ونتطلع هنا إلى أن تعقد تلك الانتخابات بكل حرية ونزاهة وفي موعدها المعلن عنه حسب الرزنامة الانتخابية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وبمشاركة جميع فئات الشعب الكونغولي، وأن تتماشى مع ما نصت عليه القوانين الكونغولية والدستور الكونغولي. وأن تراعَى فيها عملية إعادة بناء تدابير الثقة بين جميع الأحزاب السياسية الكونغولية كما نص الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مستذكرين هنا البيان المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر بتاريخ ١٩ تموز/يوليه الماضي، الذي يحث جميع الأطراف السياسية على العمل في هذا المسار.

وبالنسبة للوضع الأمني: إن استمرار ظاهرة العنف والنزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخصوصا في منطقتي كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية اللتين تشهدان تصعيدا مسلحا خلال الأشهر القليلة الماضية، لهو أمر يتطلب معالجة فورية وجادة، كون تأثيرات تلك النزاعات المسلحة تمس بشكل مباشر حياة المدنيين العزل وتهددها، وتستنزف الموارد الطبيعية والبشرية للبلد. وفي هذا السياق، فنحن نشيد بالجهود الكبيرة التي تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة وأفرادها لمكافحة تلك الهجمات المسلحة والتصدي لها. وندعو جميع الأطراف المتسببة بذلك إلى ضرورة وقفها حفاظا على أرواح المدنيين ولتحقيق الاستقرار الأمني المنشود.

ثالثا: الحالة الإنسانية: إن استمرار الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر مقلق للغاية. فعندما يكون هناك ما يقارب ١٣ مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة

الإنسانية، بينهم مشردون ولاجئون ونازحون، فلابد أن تكون هناك وقفة حقيقية من المجتمع الدولي لتلبية تلك الاحتياجات الإنسانية وإيجاد الحلول المناسبة لها والكفيلة برفع المعاناة الإنسانية عن المحتاجين.

وفيما يتعلق بفيروس إيبولا، الذي تم التطرق له من قبل عدد من الزملاء، والقلق من انتشاره في مقاطعة خط الاستواء، نرحب بإعلان وزارة الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم الثلاثاء الماضي القضاء على تفشي هذا الوباء. ونشيد هنا بالجهود المضنية التي بذلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وبعثة الأمم المتحدة للقضاء على هذا الفيروس.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي، والسفير العتيبي، والسيدة بيهامبا على إحاطاتهم.

تحتل جمهورية الكونغو الديمقراطية موقعا جغرافيا هاما، كما يحظى السلام والاستقرار والعملية السياسية فيها باهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة. يواجه البلد في الوقت الراهن تحديات أمنية وسياسية. وبالتالي، ينبغي لمجلس الأمن أن يقيم تأثير مختلف العوامل على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يساعد الحكومة على تعزيز بناء قدراتها الأمنية، فضلا عن تقديم المساعدة البناءة إليها مع التركيز على البحث عن حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وما تزال الصين تؤكد أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبلدان المنطقة، هي الأكثر دراية بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمناطق المحيطة بها. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن تقديم الدعم إليها في الاضطلاع بدور قيادي في الوساطة، وأن يشجع المنظمات وبلدان المنطقة على تعزيز الاتصالات والتعاون مع الأطراف الكونغولية عن طريق القنوات الخاصة بكل منها.

وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن نركز على الاستماع إلى آراء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واحترام ملكيتها للعملية السياسية، وتشجيع جميع الأطراف على اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل العودة إلى مسار التسوية السياسية عن طريق الحوار والتشاور، بغية التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وأن يساعد البلد على التعامل مع مشاكله الاجتماعية والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية، مع التركيز على زيادة الاستثمار في مجالات التعليم والزراعة وتشييد البنية الأساسية.

وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تضطلع بدور هام في صون السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والصين تشيد بشجاعة وتفاني حفظة السلام الذين يخاطرون بحياتهم وهم يعملون على تنفيذ الولاية المنوطة بهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحسن بناء قدراته في مجال حفظ السلام من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، على المعلومات المستكملة التي قدمتها عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والاستعدادات للانتخابات في البلد.

لقد أحطنا علما بالتقرير الأخير للأمين العام عن تطور الأحداث في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/655)، ونشاطره الرأي بكل تأكيد بأن ضمان إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر سيساعد على الحد

من التوترات في المجتمع الكونغولي. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي الانتباه إلى خطاب الرئيس كابيلا أمام الجمعية الوطنية مؤخراً، الذي أكد فيه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية مجددا عزمه على الالتزام بالدستور، الأمر الذي نعتبره بادرة مناسبة وفي الوقت المناسب. ونود أن نرى قوى المعارضة وقد نبذت أجندتها السلبية أيضا.

ونشير إلى أهمية العمل على ضمان تقيد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بالجدول الزمني الانتخابي وتواريخ التصويت المنقحة. وسيتطلب ذلك دعم المجتمع الدولي للعملية الانتخابية، بما في ذلك استخدام القدرات اللوجستية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحيط علما بالتدابير التي اتخذتها كينشاسا فيما يتعلق بالتحضيرات الفنية والتشريعية للتصويت، بما في ذلك سن القوانين بشأن توزيع المقاعد في المجالس التشريعية في المقاطعات والمجالس المحلية في الوقت المناسب، ونشر قائمة نهائية للأحزاب والجمعيات السياسية التي يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات. ومن المهم أن تجرى عملية تدقيق سجل الناخبين تحت رعاية المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وفي رأينا أن قيام نصف الأحزاب السياسية في البلد بالتوقيع على مدونة السلوك الانتخابية هو تطور إيجابي.

ومع ذلك، نحث زملائنا في مجلس الأمن على عدم إثارة الجدل حول القرار الذي اتخذته اللجنة الانتخابية الوطنية باستخدام آلات التصويت الإلكتروني. فالأمر لا يتعلق بالفرز الإلكتروني للأصوات، كما قال كثيرون بطريق الخطأ. والآلات ستستخدام فقط لجعل إعداد بطاقات الاقتراع وطباعتها أسهل بكثير، في حين ستظل فرز الأصوات يدويا، كما أكد لنا زملاؤنا من جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من مرة. ونحن نوافق على أنه بغية تجنب المشاكل، ينبغي أن توفر كينشاسا تمويلا مستقرا للتحضير للانتخابات وأن تعزز تنسيق عملها مع بعثة الأمم المتحدة.

إننا لا ننكر أهمية ضمان أن تعزز السلطات تنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا الرمزية المشار إليها في الاتفاق السياسي بشأن الأطراف السياسية الفاعلة خارج البلد. ومع ذلك، نحث جميع قوى المعارضة في البلد على التعاون مع كيمشاسا واللجنة الانتخابية، وتجنب أي مظاهر العنف. ونرى أيضا أن من الأهمية بمكان كفالة احترام السيادة والسلطة التشريعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونعتقد أن دور بعثة الأمم المتحدة في تنظيم وإجراء الانتخابات ينبغي ألا يتجاوز إطار الولاية المحددة في القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨). وحماية المدنيين في سياق الانتخابات ينبغي أن تتم في ظل الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية لحفظ السلام دون أي تدخل في الشؤون الداخلية لكينشاسا. وعلى وجه الخصوص، ينبغي ألا تتخذ البعثة تحت أي ظرف من الظروف أي إجراء يمكن أن يفسر على أنه دعم لطرف كونغولي بعينه. ونعتقد أن مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، على أن تكون مهمة المجتمع الدولي مساعدتهم في المجالات التي تلتمس المساعدة حقا. ومن المهم أيضا أن نتذكر أن الانتخابات ليست في حد ذاتها دواء لكل داء. ومن الأهمية بمكان ألا نغفل عن أهمية معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثل السويد.

أود أن أشكر السيدة زروقي والسفير العتيبي على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأن أتوجه بكلمة شكر خاصة للسيدة بيهامبا، ممثلة المجتمع المدني لدينا اليوم. إن ملاحظاتها إلى المجلس لا تبرز التحديات التي تواجهها نساء جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل تبرز أيضاً قدرتها على الصمود، وتفكيرها هنا في رغبة المرأة وتصميمها على أن تكون من عوامل التغيير في

مجتمعاتها وبلدها. كما قدمت بعض التوصيات المهمة والوثيقة الصلة للغاية.

إن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر تمثل خطوة أساسية على طريق معالجة التحديات السياسية التي يواجهها البلد. وفي الأسبوع الماضي في نيويورك، ناقش مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الحالة في إطار اجتماعهما التشاوري السنوي المشترك الثاني عشر. والبيان الصادر عقب ذلك الاجتماع (SC/13430)، فضلا عن البيان الأخير للاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة بشأن إطار التعاون من أجل السلام والأمن، يوجه إشارة واضحة ويظهر التوافق بشأن ضرورة إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر تمشيا مع الدستور الكونغولي والاتفاق بين الأطراف الكونغولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتكتسي تدابير بناء الثقة أهمية خاصة، بالنظر إلى أهمية زيادة الثقة في العملية بين جميع الأطراف.

ولا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية صعبة ومقلقة. وتفشي جائحة فيروس إيبولا في المقاطعة الاستوائية في ٨ أيار/مايو يشكل تحدياً رئيسياً إضافياً للمجتمعات المتضررة. ونحن نشيد بالإدارة الناجحة من جانب الحكومة وشركائها الدوليين لتفشي الجائحة، التي أعلن عن قرب انتهائها في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونشجع على نفس الالتزام من الشركاء الدوليين بشأن تقديم الدعم للعمل الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨. والاحتياجات تتزايد، بينما تم تلبية ٢١ في المائة فقط من متطلبات خطة الاستجابة. وبالنسبة لـ٧,٧ مليون شخص في البلد يعانون من انعدام الأمن الغذائي و٢,٢ مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، فإن كل دولار له أهمية. ونشجع الجميع على محاولة القيام بالمزيد.

ومع المستويات المروعة بالفعل من انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من التجاوزات، يساورنا بالغ القلق إزاء تزايد عدد الانتهاكات المبلغ عنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تزايد حدوث العنف الجنسي والجنساني، كما أبلغتنا السيدة بيهامبا بالفعل. والنسبة المرتفعة من الانتهاكات المنسوبة إلى موظفي الدولة مثيرة للقلق بشكل خاص. والمساءلة عن هذه الجرائم أساسية، من أجل ضمان العدالة للناجين والتشجيع على التغيير من خلال إنهاء الإفلات من العقاب.

ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبعد ستة عشر شهرا من وقوع الحادث، لم يتم بعد حل قضية مقتل زايدة كاتالان ومايكل شارب، وهما اثنين من خبراء الأمم المتحدة المعنيين بتقديم التقارير إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد تأييدا كاملا عمل الأمم المتحدة وآلية المتابعة التي أنشأها الأمين العام بقيادة السيد روبرت بيتي. ونكرر التأكيد على ضرورة قيام السلطات الكونغولية بتحسين تعاونها معه ومع فريقه. ومن المهم أن تواصل لجنة الجزاءات ومجلس الأمن متابعة التطورات في هذه المسألة عن كثب حتى تظهر الحقيقة ويخضع الجناة للمساءلة. ونحن ممتنون لرئيس اللجنة على كل ما قام به من عمل، بما في ذلك الاجتماعات المتكررة للجنة الجزاءات بشأن آلية المتابعة.

إن عام ٢٠١٨ عام حاسم بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن أن يسهم إجراء انتخابات سلمية وشاملة وتتسم بالمصداقية والشفافية في تحقيق سلام واستقرار دائمين. ومن الضروري أن يواصل المجلس والمنطقة الوقوف صفا واحدا

والعمل مع الحكومة من أجل دعم شعب البلد في ممارسة حقوقه الديمقراطية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): من دواعي الشرف والسرور أن أهنئكم، سيدي الرئيس، مع اقتراب انتهاء فترة رئاستكم للمجلس، وأن أعرب عن احترام وفد بلدي وتقديره للقيادة والخبرة والكفاءة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليتوجه إليكم بالشكر مرة أخرى ولأعضاء المجلس الآخرين على حضوركمواهتمامكم الثابت الذي لطالما أبديتموه تجاه الحالة في بلدي.

يحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام (S/2018/655) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي قدمه لينظر فيه المجلس، ويشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام على عرضه. وبينما نقدر قيمة محتوى التقرير، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتركيز على ثلاث نقاط يعتبر وفد بلدي أن توضيحها لمجلس الأمن يكتسي أهمية خاصة. ومن ثم، سأناقش الحالات السياسية والأمنية والإنسانية تباعا.

على النحو المبين في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام، لا تزال الأعمال التحضيرية للانتخابات، التي من المقرر أن تجرى في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، تهيمن على الحالة السياسية في بلدي.وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن العملية تسير على ما يرام. فبعد اختتام مراجعة سجل الناخبين، شرعت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تنقيحه من خلال شطب حالات التسجيل المزدوج، مما خفض عدد الناخبين في القوائم إلى ٤٠ مليون ناخب.ثم نشرت الجدول الزمني للانتخابات قبل إطلاق حملة توعية وتثقيف بشأن المسائل التقنية والتشغيلية، بهدف بناء الثقة، وإزالة الشكوك، والإبقاء على الاتصال مع مختلف الجهات المعنية في العملية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول.

وتمحورت إحدى المسائل في هذه الحملة حول الأجهزة التي ستستخدم في طباعة بطاقات الاقتراع. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه الأجهزة لن تصوت للناخبين، بل ستقوم ببساطة بطباعة بطاقات الاقتراع التي سيضعها الناخبون في صناديق الاقتراع بأنفسهم. وقد شارك في هذه الحملة الأحزاب والجماعات السياسية من المعارضة والأغلبية، فضلا عن المجتمع المدني. وفي السياق ذاته، سن البرلمان أحكاما قانونية تكميلية مختلفة مرتبطة بالعملية، بما في ذلك توزيع المقاعد. وقامت المنظمة الدولية للفرانكوفونية من جانبها بمراجعة السجل الانتخابي، وقدمت توصيات من أجل تحسينه وموثوقيته. والعملية الآن في مرحلة تقديم أوراق الترشح. وتم تقديم ملفات الترشح لانتخابات المقاطعات بين ٢٤ حزيران/يونيه و٨ تموز/يوليه. وحتى الآن، تلقت اللجنة الانتخابية ١٩٤٣٧ طلبا. أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، فبدأ تقديم ملفات الترشح أمس، الأربعاء الموافق ٢٥ تموز/يوليه، وستستمر حتى ٨ آب/أغسطس.

وفي حين أنه بموجب دستورنا يكون تنظيم العملية الانتخابية هي مهمة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، فإن نجاح هذا العمل يعتمد أيضا على التعامل السليم مع المنازعات من جانب المحاكم والهيئات القضائية. ولضمان التأكد من أن المحاكم على أتم استعداد ممكن لتولي هذه المهمة على النحو الواجب، قام المجلس الأعلى للقضاة واللجنة الانتخابية بتنظيم حلقة عمل لبناء القدرات لتدريب القضاة على إدارة المنازعات الانتخابية، بدعم مالي من الحكومة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، ورابطة

المحامين الأمريكية. وضمت حلقة العمل عينة كبيرة من القضاة من المحاكم في جميع أنحاء البلد.

إن حكومة بلدي دائما ما كانت ترغب في إجراء انتخابات جيدة في بيئة سلمية. ويفترض من ذلك التزام جميع الجهات الفاعلة السياسية من الأغلبية والمعارضة على السواء، الذين يجب عليهم الامتناع عن التعليقات والمواقف التي يحتمل أن تهيئ مناخا من التوتر وتثير الفوضى. وبعد أن أصبحت العملية الانتخابية الآن متقدمة بشكل كاف وهي في المرحلة النهائية، تتوقع حكومة بلدي أن تبدي جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد، من كل جناح سياسي، أفضل موقف ممكن من الدعم البناء للعملية من خلال اتخاذ إجراءات إيجابية. كما نتوقع الأمر نفسه من شركائنا الدوليين، الذين كثيرا ما يكونون واضحين بشأن التدخل من جميع الأطراف.

وفي هذا الصدد، تقدر حكومة بلدي الدعم والمساعدة المقدمان من شركاء إقليميين مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي قام مجلسها الانتخابي للتو بزيارة عمل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدت هذه الزيارة، التي تمثل تمهيدا لاجتماع رؤساء الدول والحكومات للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي سيعقد في آب/أغسطس، إلى تمكين اللجنة الانتخابية والمجلس الانتخابي للجماعة من إدراك التقدم المحرز في العملية الانتخابية ومناقشة تنفيذ المتطلبات اللوجستية اللازمة لنجاح الانتخابات، حيث أبلغنا وفد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن اقتناء مواد مختلفة من الصين، وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا ونشرها.

وفيما يتعلق بتهدئة الحالة السياسية، لا نعتقد أنه سيكون من المفيد تكرار التوضيحات التي سبق للمجلس أن سمعها مرات عديدة. وفي رأينا المتواضع، أن الأمر المهم أن نلاحظه هو أن الحكومة قد اتخذت بالفعل سلسلة من الخطوات للوفاء بالمتطلبات الواردة في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ فيما يتعلق بإطلاق سراح من يسمون بالسجناء السياسيين. ففي الواقع، قد تم الإفراج عن أولئك الأشخاص الذين كانوا ضمن هذه الفئة. والحالة الوحيدة التي لا تزال قيد النظر وفي إطار الولاية القضائية للمحاكم هي تلك المتعلقة بما تسمى القضايا الرمزية. وعلى نحو ما أوضحنا بالفعل في العديد من البيانات المقدمة إلى المجلس، تجدر الإشارة إلى أن الأشخاص المعنيين في هذه القضايا كلهم متهمون بارتكاب جرائم بموجب القانون العام. وسيوافق المجلس على أنه لا يمكننا أن نطلب من السلطات العامة، التي يفترض أن تعزز سيادة القانون والمساواة بين المواطنين أمام القانون، التدخل في هذه الحالات دون انتهاك الدستور عن طريق إنشاء نظام عدالة مزدوج في البلد.

وأخيرا، لا يسعني أن أختتم هذا الفصل دون الإشارة، فيما يتعلق بتمويل العملية الانتخابية، إلى أن إجراء الانتخابات يشكل بالنسبة لحكومة بلدي، كما هو الحال في كل مكان آخر في العالم، مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تمولها الحكومة فقط، ولذلك قرر بلدي تمويلها بنفسه. وعلى نحو ما قامت اللجنة الانتخابية بإبلاغ المجلس الانتخابي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن شركاءنا الذين يرغبون في تقديم المساعدة يمكنهم القيام بذلك من خلال توفير المساعدة اللوجستية إلى اللجنة في شكل طائرات وعربات سكك الحديد ومرافق تشغيلية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يصف التقرير قيد النظر الوضع في الجزء الشرقي من البلد، وعلى وجه التحديد في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مع استمرار وجود القوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة الناشئة. ويساور حكومة بلدي القلق إزاء هذا الوضع وهي لم تقف مكتوفة الأيدي. وما زلنا ملتزمين بوضع حد لانعدام الأمن في ذلك الجزء من البلد. وتمكنت الجهود التي بذلتها الحكومة من إعادة الهدوء في مقاطعة تنجانيقا حيث وقعت اشتباكات بين البانتو وأقلية الأقزام، وكذلك في مقاطعة إيتوري، حيث تمكنت من إنهاء العنف الذي أجبر السكان على الفرار إلى أوغندا. وما تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل

عملياتها الرامية إلى القضاء على القوى الهدامة التي ما تزال نشطة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

ومثلما ظللنا نؤكد دائما في مختلف البيانات التي ندلي بها في المجلس، فإن مكافحة الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية في ذلك الجزء من بلدنا تقتضي بذل الجهود المشتركة من جانب الحكومة والأمم المتحدة إذا ما أردنا القضاء عليها تماما. وفي ذلك الصدد، ما برح المجلس يشدد دائما على أهمية التعاون بين البعثة والقوات المسلحة في البلد. وفي السياق نفسه، طلبت حكومة بلدي أثناء تجديد ولاية البعثة في آذار/مارس (انظر S/PV.8216) تمكين لواء التدخل من تنفيذ عملياته. ويؤسفنا القول بأن الحالة لم تتحسن خلال الشهور الأربعة التي تلت ذلك. وإلى جانب ذلك، فإننا نعلم جميعا أن الجماعات المسلحة ما تزال تحصل على الموارد والأسلحة والذخائر عن طريق الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ونهبها أساسا. ونعلم جميعا أيضا أن تلك الموارد الطبيعية تمر عبر البلدان المجاورة أو الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في تلك البلدان وغيرها. وإلى جانب التدابير التي اتخذتها الحكومة، فإن من المهم أن يتخذ المجلس الخطوات المناسبة ليس لردع الجهات المستفيدة من هذه التجارة غير المشروعة فحسب، بل أيضا للمساعدة على تفكيك الجماعات المسلحة والقضاء عليها.

وفيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي أود أن أشير – دون الخوض كثيرا فيها – إلى أن حكومة بلدي ستواصل جهودها الرامية إلى مكافحة تلك الآفة.

ومن المفهوم تماما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تشهد حالة إنسانية صعبة، من جراء جيوب العنف المتفرقة في جميع أنحاء البلد وما يترتب عنها من عواقب تشريد السكان وإثارة النزاعات المسلحة في البلدان المجاورة التي تسببت بدورها في تدفقات هائلة للاجئين إلى بلدنا. ومع ذلك، فإنها ليست بتلك الحدة التي يظنها البعض. وخلال الدورة المعقودة في آذار/مارس، تمكنت الحكومة من تسجيل ٢٣١٣٤٦ من الأشخاص المشردين داخليا في ٧٩ موقعا منتشرا في جميع أنحاء بلدنا. وأنشأنا، بغية الاستجابة لهذه الحالة، صندوق التضامن الوطني في المجال الإنساني، فضلا عن إطلاق برنامج الاستجابة الإنسانية لإعادة التأهيل والتنمية. وغني عن القول أننا نرحب بأي دعم يرغب الشركاء الدوليون في تقديمه لنا لمساعدة المحتاجين. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ينبغي أن نشير إلى أنه قد تعين على بلدنا التصدي مرة أخرى لوباء إيبولا الذي تم القضاء عليه توا. وتعرب حكومة بلدي عن الامتنان للمساعدة التي قدمتها منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الطبية في مجال التصدي للوباء.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أشكر مرة أخرى المجلس باسم شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهوده الدؤوبة لأجل استعادة السلام في بلدي. وأود أن أؤكد للمجلس التزام بلدي بإجراء الانتخابات وفقا لجدولها الزمني المقرر. وطالما أنه لم يعد ممكنا تغيير موعد الانتخابات، فإن حكومة بلدي تدعو جميع الأطراف المعنية إلى الإدانة الصادقة لأي أعمال بغض النظر عما إذا كان مرتكبوها كونغوليون أو أجانب، من شأنها أن تعرقل العملية. وتدعو أولئك الذين لا يزالون على شكوكهم إلى اتخاذ موقف إيجابي وبنّاء إزاء هذه العملية. وكثيرا ما تتعمد وسائط الإعلام تضخيم الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم لنا الدعم في المضي قدما بهذه العملية نظرا لأنها السبيل الوحيد المؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار بوصفهما الغاية من توطيد الديمقراطية في بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.